الأمم المتحدة A/68/125

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون
البند ١٠٨ من القائمة الأولية*
منع الجريمة والعدالة الجنائية

المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

ملخَّص

يبيِّن هذا التقريرُ، الذي أُعِدَّ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٧، التحدِّيات التي تسببها الجريمة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا، والأنشطةَ التي ينفِّذها المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة بالاشتراك مع الدول الأعضاء والوكالات الشريكة. ويسلِّط التقريرُ الضوءَ على ما للتعاون الدولي والمنظورات الأفريقية الناشئة من قيمة في صوغ التدخّلات والممارسات الجيدة بغية التخفيف من قصور الموارد وتوفير الدعم التقني لبناء القدرة على مكافحة الجريمة في أفريقيا.

ويشدِّد التقريرُ على الشواغل المتزايدة بشأن الفقر بصفته عاملا في الإجرام، ويبيِّن كيف يضرُّ ذلك بالتنمية ويقوِّض الاستثمار في الجهود الفعَّالة لمنع الجريمة، بما في ذلك العملية الحاسمة الأهمية المتمثلة في تعبئة الموارد من جانب المعهد من أجل الانخراط في أنشطة برنامجية مجدية ومستدامة لمكافحة الجريمة. ويحتوي التقرير على مقترحات ببذل جهود تتَّسم بالمبادرة لتنويع مصادر التمويل، ويناقش استخدام التدابير التقليدية وغير التقليدية لدعم قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها المالية عن إصلاحات منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتُعرض في التقرير أيضا اقتراحات لتعزيز المعهد بعد إجراء استعراض تشخيصي لحالته.

* A/68/50.

290713 V.13-84802 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

١- أُعِدَّ هذا التقريرُ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٧، وهو يبيِّن حالة الجريمة في أفريقيا، وخصوصا ما للاتجاهات الإجرامية البارزة من أثر في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسلام والأمن. ويتناول التقرير الكيفية التي يؤثّر بها الافتقار إلى الموارد على القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنع الجريمة، ويسلِّط الضوء أيضا على النهوج الابتكارية بشأن حشد القدرات، ولا سيما اقتسام التكاليف كوسيلة لاستدامة تقديم الخدمات. ويبيِّن التقرير الجهود التي يبذلها المعهد لتعبئة مصادر التمويل التقليدية وغير التقليدية على السواء لأنشطته، بما يشمل تقوية الآليات الوطنية والدولية لمنع الجريمة. ويظل المعهد جهة تنسيق للجهود المهنية الرامية إلى حفز التعاون والتضافر النشطين بين الحكومات والأكاديميين والمؤسسات والخبراء في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢- وينبغي النظر إلى مشكلة الجريمة في أفريقيا في سياق تكلفتها العالية وما ينجم عنها من عقبات للتنمية. ويزيد من تعقّد هذه الحالة الصعبة مزيج من العوامل يشمل عدم ملاءمة المهارات، وقصور الميزانيات (لا يتاح للأمن سوى ١٣ في المائة في المتوسط)، وأوجه التحيز التقليدية. وفي حين يكتسب العمل على مكافحة الجريمة زخما على الصعيد العالمي، لا تزال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تشكِّل صعوبات هائلة وتمثل مصدرا للقلق، بالنظر إلى حداثة البنى الخاصة بمنع الجريمة في أفريقيا. وينبغي إدراج منع الجريمة في كل الجهود الإنمائية وفي تخطيط المشاريع عموما.

٣- وهناك قلق متزايد في أفريقيا بشأن الفوارق في الثروة بين الأُسر. فأغنى الأغنياء يعيشون في بحبوحة، بينما تكافح المجتمعات المحلية للحصول على الضرورات الأساسية من حيث الصحة والأمن الغذائي والتعليم والسكن، رغم النمو المبلغ عنه في النشاط الاقتصادي. ويمكن أن تخلق هذه الفوارق بيئة يستدام فيها الإجرام.

٤- وتسبِّب التغيرات الديموغرافية أيضا انخفاضا في دخل الأُسر ومستويات عالية من البطالة، وخصوصا بين الشباب. وقد أثار الافتقار إلى الشفافية والمساءلة عن الأموال المحوَّلة، وخصوصا لمشاريع تخفيف حدة الفقر، شواغل لدى المانحين تقوِّض استمرارية تدفق الدعم منهم، وبذلك تسبِّب المزيد من الصعوبات للمجتمعات.

ثانياً- الحوكمة والإدارة

ألف- مجلس الإدارة

٥- أُرجئت الدورة الثانية عشرة لمجلس الإدارة بغية إعطاء الأولوية لعملية استعراض المعهد التي أوعز المجلسُ في عام ٢٠١٠ بإجرائها و لم تُنفَّذ بعد. ومن المتوقَّع أن تفيد استنتاجات الاستعراض في الإصلاحات التي ستنفَّذ بعد مداولات المجلس.

٦- وكانت إدارة المعهد، بالاشتراك مع البلد المضيف وبتوجيه من رئيس مجلس الإدارة، قد طلبت من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم مساعدة تقنية ومالية للاستعراض. وفي آذار/ مارس ٢٠١٣ أوفد الأمين التنفيذي خبيرا استشاريا لإجراء دراسة تشخيصية للمعهد، قبل إجراء الاستعراض الكامل النطاق.

٧- وأبرزت الاستنتاجات الأولية أهمية المعهد بصفته آلية قابلة للنجاح لتعزيز التعاون بين الكيانات المعنية بغية التصدي لمشكلة الجريمة التي تعاني منها أفريقيا. وأشار الاستعراض أيضا إلى أنه ينبغي إجراء دراسة للمنظمات الشقيقة لتوفير تحليل مقارن يركِّز على جوانب النجاح المشتركة وسبل التغلب على التحديات المشتركة.

٨- ومن المهم أنَّ الدراسة توصَّلت إلى أنَّ المعهد يحتاج بصفة عاجلة إلى زيادة إيراداته. وإلى جانب المساهمات المالية المقدَّمة من الدول الأعضاء، جرى النظر في مصادر دعم إضافية، من بينها تقديم طلب إلى الجمعية العامة لزيادة المنحة الحالية، وزيادة الدعم المالي المقدَّم من الدول الأعضاء في المعهد بتوسيع عضويته البالغة ٢٩ دولة حاليا من مجموع بلدان أفريقيا البالغ ٥٤ بلدا. وأوصت الدراسة بأن يُفك فورا تجميد كل الوظائف الشاغرة لكي تتوفر للمعهد موارد بشرية كافية لتنفيذ برامجه.

٩- وتم تأكيد اهتمام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمساعدة على إصلاح المعهد، عن طريق توصية مفادها أنَّ من شأن التعاون الثلاثي بين اللجنة والمعهد والدول الأعضاء في جهود الإصلاح أن يساعد المعهد على الوفاء بولايته.

١٠- وأُوصي كذلك بتقييم الصكوك التشغيلية للمعهد بهدف إضفاء المشروعية والسمة القانونية على وضعيته الجديدة التي ستنتج من الاستعراض. وتشمل هذه الصكوك اتفاق البلد المضيف، والنظام الأساسي، والنظام المالي والقواعد المالية، والنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

١١- وسلَّمت الحكومة الأوغندية بأنَّ مسألة الدعم المالي للمعهد هي ذاتُ أهمية حاسمة على ضوء الميزانية الكبيرة اللازمة لمنع الجريمة. وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول

الأعضاء في أفريقيا والتي تقوض قدرتها على توفير الدعم اللازم لميزانية المعهد ليقوم بعمله بطريقة مُرضية، رأت أوغندا أنه يمكن تقديم خدمات أفضل للبلدان الأفريقية وتعجيل تنميتها كثيرا إذا قام الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، كل في إطار ولايته، بضم الجهود معا في مسعى يوفر فيه الاتحاد الأفريقي التوجيه السياسي؛ وتوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساهمة التقنية؛ ويوفر مصرف التنمية الأفريقي التمويل اللازم. وطلبت أوغندا علاوة على ذلك من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظر في إمكانية توفير المزيد من الاعتمادات المالية للمعهد، فضلا عن انتداب الباحثين وغيرهم من المهنيين للمعهد.

باء- التوجيه العام والإدارة

١٢- ما انفكَّ المعهد يدير برامجه على نحو يمكِّنه من الاضطلاع بولايته وتلبية الاحتياجات المستبانة، في حدود موارده البشرية والمالية. وقد نجح المعهد في تيسير عملية الاستعراض، ورحَّب بالتوصيات المنبثقة منها، وأكَّد التزامه بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تسهيل تنفيذ الإجراءات المقترحة.

١٣- وتُنفَّذ البرامج من خلال التعاون مع الوكالات الشريكة، الذي يزيد قدرة المعهد عن طريق الموارد التي يوفّرها الشركاء. واستمر بذل الجهود طوال الفترة المشمولة بالتقرير لحشد الموارد من الدول الأعضاء. ويشكر المعهد كل الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها المقررة بالكامل أو جزئيا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٤- غير أنَّ الصعوبات المالية تعرقل قدرة المعهد على اجتذاب واستبقاء الموظفين المتخصصين الذين يحتاجهم. وأوضحت المغادرة الفجائية لموظف في رتبة مدير شروط الخدمة غير المرضية في المعهد، وأثبتت وجود حاجة إلى تدخل علاجي مع توفير الدعم اللازم للميزانية. وعرقل عدم كفاية التمويل الجهود المبذولة لتطوير القدرات وتحسين حوافز الموظفين عن طريق المكافآت المنصفة والدعم الاجتماعي طوال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ولا تزال وظيفتان أساسيتان هما وظيفة مستشار التدريب ووظيفة مستشار الإعلام والتوثيق مجمدتين.

١٥- وواصلت الأمانة تلبية الدعوات لحضور المؤتمرات التي ينظّمها في المنطقة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمات أخرى، فقدّمت عروضا وشاركت في المناقشات. ومن خلال هذا التعاون عزَّز المعهد بروزه للعيان، فزاد من إمكانيات الحصول على الدعم من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثاً- البرامج والأنشطة الفنية

ألف- لمحة عامة

١٦- يتزايد تعقُّد ارتكاب الجرائم ويزداد أثرها تدميرا على نطاق القارة الأفريقية. وتتعقَّد مكافحة الجريمة من جراء الافتقار إلى المعرفة عن أسباب الجريمة. وفي إطار المجتمعات المحلية، توجد في كثر من الأحيان لا مبالاة بشأن إبلاغ الشرطة بالجرائم. وأحيانا تصل الحالات إلى علم الشرطة بسبب مصالح الشاكين الشخصية وليس بسبب واجب الإبلاغ عن الجريمة. ويُعتبر أفرادُ الشرطة أحيانا غرباء غير حساسين إزاء محنة الضحايا، بسبب الحاجة إلى إدلاء الضحايا بالشهادة، الأمر الذي ينتج عنه انطباع بأنَّ شهادات الشهود أهم من محنة الضحية. وكثيرا ما يُنظر إلى أفراد الشرطة باعتبارهم آليات لجمع الإحصاءات وبيانات الجريمة وليس لتقديم الدعم إلى الضحايا، وكثيرا ما يُعتبرون آليات للدولة وليسوا في خدمة الشعب. وقد أضرَّ ذلك بالعلاقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية التي يخدمونها. ولذلك تُوجَّه الموارد الآن إلى الجهود الرامية إلى توعية أفراد الشرطة بالحاجة إلى التعاون بين الشرطة والمجتمعات المحلية وإلى تعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة. وتخصَّص الموارد أيضا لتحسين العلاقات العامة للشرطة.

باء- أنشطة المشاريع

١٧- استنادا إلى الاحتياجات الإقليمية والزخم الدولي المتزايد صوب اتخاذ تدابير عملية لتعزيز استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية القائمة على المجتمع المحلي والتي تركِّز على حقوق الإنسان، يجري اعتبار المعهد من جانب السلطات الوطنية في أفريقيا وسيلة لقيادة الدعم التقني الموجَّه إلى تحقيق النتائج والرامي إلى تعزيز التدخُّلات الفعَّالة المقبولة لدى الجمهور والابتكارية والمستدامة.

١٨- وتجلَّت في برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١٢ أهمية تبادل الممارسات الجيدة المصمَّمة لتلائم احتياجات كل من البلدان الأفريقية على حدة.

١- البحوث

١٩- صدر خلال المؤتمر الإثناسنوي الثاني لرابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية تقريران عن دراستين استقصائيتين، أحدهما بعنوان "تقييم برنامج أوامر الخدمة المجتمعية في كينيا" والآخر بعنوان "مدى تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء من جانب البلدان الأفريقية"،

وكذلك الطبعة الثانية من المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية، وأُوصي بأن تستفيد الحكومات والمؤسسات التعليمية والخبراء ومنظمات المجتمع المدني من هذه المنشورات. وقام فريق بمناقشة التقرير الخاص بتنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وذلك خلال اجتماع فريق خبراء حكومي دولي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢٠- ونُشرت دراسة عن حالة المخدِّرات في أفريقيا الشرقية. وزادت الدراسة المعارف عن مدى انتشار تعاطي المخدِّرات في المجتمعات المحلية والمدارس والسجون باعتباره جريمة مسكوتا عنها. وأوضح التقرير الكيفية التي يجب أن تحسِّن بها أفريقيا تقديم الخدمات الاجتماعية فيها لصالح هذه الفئات الخفية التي تتعاطى المخدِّرات غير المشروعة، وينبغي أن تصمم السلطات الوطنية برامج خاصة موجّهة إلى السجون والمدارس بغية زيادة فهم هذه الشرائح الخفية من المجتمع.

٢١- وتجري التحضيرات لإصدار العدد الثالث من المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية، متضمنا مقالات عن البحوث الهادفة إلى التصدي لمشكلة الجريمة وتحديات العدالة الجنائية. ويجري إعداد المقالات لتنظر فيها هيئة التحرير وتعالجها. وتشير التقارير إلى أنَّ المجلة تؤثر في صوغ المبادئ التوجيهية السياساتية الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عدد من البلدان وتحفّز التعاون بين معاهد البحوث والخبراء والعاملين الأكاديميين وموظفي الخدمات الاجتماعية في البحث عن المعرفة استنادا إلى البحوث بشأن القضايا الراهنة الهامة.

٢- الطلبات المقدَّمة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم التقني

٢٢- يعالج المعهد طلبات مقدَّمة من البلدان التالية:

(أ) نيجيريا، للحصول على مساعدة تقنية في مجال البحوث وصوغ البرامج بهدف بناء القدرة على توفير المشورة لضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم؛

(ب) ملاوي، للحصول على مساعدة تقنية في مجال منع الجريمة بغية التصدي لمسائل الاتجار بالبشر، والأحكام البديلة للسجن، وأهمية تحقيقات التحليل الجنائي في العدالة الجنائية؛

(ج) جنوب السودان، للحصول على المساعدة في مجال إصلاح السجون عن طريق إجراء البحوث التي تمهّد لصوغ السياسات والدعوة إلى توفير الموارد. وتم تقييم الاحتياجات خلال زيارة إلى جنوب السودان، ويقوم المعهد بوضع برنامج أنشطة مع السلطات المختصة؛

(د) رهنا بتوافر الأموال، ستُجرى استقصاءات تقييمية في عدد من البلدان في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي حول نظم العدالة الجنائية في تلك البلدان، بهدف استحداث جزاءات إصلاحية مستجيبة للمجتمع المحلي؛

(هـ) طلبت الكاميرون الحصول على دعم بخبير تقني لتحليل حالة القرصنة والسطو المسلح الدولي على طول خليج غينيا، للاسترشاد به في وضع تدابير ملائمة للتصدي لهذه المشكلة. وقُدِّم تقرير أولي في هذا الصدد إلى السلطات الكاميرونية.

٢٣- واستُهلت مناقشات مع مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين في الولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ مشاريع مشتركة لتلبية ما للبلدان الأفريقية من احتياجات ذات أولوية للقضاء على مشكلة المخدِّرات بتنفيذ برامج خفض الطلب على المخدِّرات وبإجراء البحوث في هذا الصدد.

٣- التدريب

٢٤- عقدت رابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في كمبالا المؤتمر الإثناسنوي الثاني للمؤسسات الإصلاحية، بدعم تقني من المعهد في التخطيط للمؤتمر وتنظيمه وإدارته. وقدم المعهد ورقة عن اتجاهات المؤسسات الإصلاحية في أفريقيا والمراحل التي مرت بها. وأعرب رؤساء ٤٠ مؤسسة إصلاحية عن اهتمامهم بالعقوبات الإصلاحية القائمة على المجتمع المحلي، وطلبوا من المعهد أن يقدِّم مساعدة تقنية في تحقيق هذا الهدف. وقد نُفذت أنشطة أولية في جنوب السودان لإنشاء نظام مؤسسات إصلاحية يتضمن إصلاحات في السياسات التشغيلية والبرامج والتشريعات. ووفقا للمعايير الدولية والإقليمية للمؤسسات الإصلاحية، يتمثل الهدف الرئيسي في إبراز ما لإعادة التأهيل الاجتماعي الفعال لنزلاء السجون وإدماجهم لاحقا في المجتمع من أهمية في إطار العمليات الاعتيادية، استنادا إلى العلاقة الثلاثية بين النزلاء والمجتمعات المحلية وضحايا الجريمة.

٢٥- وركَّزت التفاعلات مع مكاتب الدول الأفريقية في كمبالا وخلال المؤتمرات الإقليمية على التدابير العملية الرامية إلى الحد من التكاليف الدائمة التزايد للاحتفاظ بالمؤسسات الإصلاحية، دون إخلال بالمعايير الدنيا لحقوق الإنسان للنزلاء ومع تحويلهم إلى أعضاء مفيدين في المجتمع. فقد كان الاتجاه العام هو ازدياد أعداد النزلاء، بينما لم تواكب ميزانيات المؤسسات الإصلاحية مستوى إدخال النزلاء الجدد فيها. وإضافة إلى ذلك، واجهت غالبية المؤسسات الإصلاحية صعوبات في تطوير بنيتها التحتية. ونتيجة لذلك، يجب النظر في سياسات جديدة تعزز العلاقة بين المرافق الإصلاحية والمجتمعات المحلية، مع خيارات

إصدار الأحكام البديلة التي من شأنها أن تخفض الاكتظاظ في المؤسسات الإصلاحية. ويستكشف المعهد، استنادا إلى ولايته، مصادر الخبرات والدعم التقني في هذا الصدد من الوكالات الشقيقة من أجل تسهيل ترويج الأحكام غير الاحتجازية في أفريقيا.

٢٦- ويسَّر المعهد صوغ مبادئ توجيهية لإصدار الأحكام في سياق تعزيز العدالة الجنائية في أوغندا، الأمر الذي يمكن أن يشكّل نجاحه أساسا لممارسات جيِّدة تعمَّم على الولايات القضائية الأخرى. وقد أُصدرت المبادئ التوجيهية وسينفذها الموظفون القانونيون والقضائيون في أوغندا لتحسين ضمان الإنصاف وحقوق الإنسان في إصدار الأحكام. وتنص المبادئ التوجيهية على مجموعة من الأحكام للجرائم المتشابهة، مع اتخاذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية كأساس لأحكام السجن وتفضيل أحكام الخدمة المجتمعية فيما يتعلق بجرائم محددة.

٢٧- ومن أهم عناصر فعالية إقامة العدالة الجنائية استقلال نظام العدالة الجنائية. ومن خلال الدعم التقني من أوساط المانحين والوكالات الشريكة، يوجد امتثال متزايد لهذا الاشتراط بأن تكون النظم القضائية غير منحازة ومهنية. وسيزيد ذلك من تعزيز ثقة الجمهور بأنَّ العدالة يمكن أن تقام باستقلالية، الأمر الذي سيساعد على حفظ النظام في المجتمع. ومن المهم أنَّ هناك حاجة إلى تطوير المهارات التقنية اللازمة لإقامة العدالة المعاصرة، وتحسين شروط خدمة الموظفين القضائيين، وزيادة توعية المجتمعات المحلية بحقوق المحتجزين. والتنسيق الجيد بين الشرطة والمجتمع المدني والفرع التشريعي والنيابة العامة وموظفي المؤسسات الإصلاحية والمجتمعات المحلية ضروري لتجسيد عملية التقاضي في إجراءات قانونية يسهل فهمها ومألوفة للناس في المجتمعات المحلية. وينبغي اقتباس إصلاحات العدالة الجنائية التي أدت إلى نجاح النظم القضائية في المناطق الأخرى، بغية تعزيز المساءلة والإنصاف، مع الاعتراف الكامل بالحقوق الأساسية لجميع الأطراف. ولبلوغ هذه الغاية، وحسب ما أمرت به الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٦٧، يتعاون المعهد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والاتحاد الأفريقي، إلى جانب وكالات أخرى، لتحقيق هذا الهدف.

٢٨- ويواصل المعهد، بالاشتراك مع مركز الدراسات والتدريب في مجال عقوبة الإعدام التابع لجامعة وستمنستر بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، تدريب الممارسين القانونيين والمجتمعات المحلية في أوغندا من أجل تعزيز التدخلات المستندة إلى حقوق الإنسان بهدف الحد من إصدار أحكام عقوبة الإعدام. ويرتكز هذا التدريب على المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام في أوغندا، التي تُبقي على عقوبة الإعدام ولكن تنظِّمها لتصبح آخر الخيارات المنطبقة. وقد عُقدت دورات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لطلاب

القانون، ولاحقا للقانونيين الممارسين. وساعد في تنفيذ التدريب خبراء استشاريون مرموقون من لندن من ذوي الخبرة الواسعة في التصدي للجرائم الخطيرة، مستشهدين بالأطر القانونية والسوابق القضائية الدولية في هذه العملية. وبعد التدريب، أعرب عدد من القانونيين الممارسين عن اهتمامهم بالتعاون المباشر مع المعهد في العمل على نشر المعرفة عن الاتجاهات الناشئة في مجال الجريمة. ووعد الخبراء الاستشاريون القادمون من لندن بالترويج للمعهد لدى المانحين المحتملين، وأبدوا أملهم في أن يتمكَّنوا من تقديم مساهمة كبيرة في مواصلة الدورات التدريبية في المستقبل.

٤- اجتماع الخبراء التشاوري بشأن خفض الطلب على المخدِّرات في أفريقيا

٢٩- لا تزال مشكلة المخدِّرات تلحق ضررا كبيرا بالتنمية الوطنية. فهي، علاوة على أنها تقوّض الأنشطة الاقتصادية المشروعة، تمثل عاملا رئيسيا مركزيا في الأنشطة العالية الربحية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشكل عائداتها غير المشروعة مصدرا لانعدام الأمن وتغذِّي أعمال الفساد البارزة. وأدى تفشي تعاطي المخدِّرات إلى نشوء تحديات صحية تمس خصوصا الشباب في أفريقيا التي تواجه فيها البلدان صعوبات في تنفيذ آليات الكشف عن الجرائم المتصلة بالمخدرات ومكافحتها. وقد تصاعدت مشكلة تعاطي المخدِّرات ومواد الإدمان لتصبح وباء ذا عواقب صحية خطيرة، يستدعي بذل جهود عاجلة في العلاج والوقاية. وقد مُثِّلت دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي مجموعها ٣٨ دولة بخبرائها الوطنيين في مجال مكافحة المخدِّرات في مشاورة تقنية فريدة عُقدت في كمبالا في شباط/فبراير ٢٠١٣ لمناقشة جهود خفض الطلب على المخدِّرات في أفريقيا. وعزز الخبراء تصميمهم على مكافحة هذه المشكلة عبر مبادرات العلاج والوقاية، وفقا لخطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة لمكافحة المخدِّرات (٢٠١٣-٢٠١٧). واسترشد الخبراء بعروض مهنية خاصة قدمها خبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها مفوضية الاتحاد الأفريقي والمعهد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين وخطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ، وخلصوا إلى وجود حاجة إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إجراء استقصاء تقييمي سريع للحالة فيما يتعلق بتعاطي المخدِّرات والقدرة على التصدي والاحتياجات، حسبما طلبت بلدان من بينها إثيوبيا وبوتسوانا وبوروندي وتوغو وتونس وجزر القمر وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي وغابون وغانا وكوت ديفوار وليبريا ومالي؛

(ب) إجراء استقصاء وطني لتعاطي المخدرات، لتحديد معدل انتشاره وأنماط التعاطي بين عموم السكان أو في المدارس، حسبما طلبت إريتريا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجزر القمر وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغانا وغينيا وليبريا وملاوي وناميبيا والنيجر ونيجيريا.

٣٠- وقد أقرَّت خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة لمكافحة المخدِّرات (٢٠١٣-٢٠١٧)، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بالحاجة إلى بناء القدرات في مجال البحوث وجمع البيانات عن طريق تعزيز المؤسسات بغية التصدي لتحديات تعاطي المخدِّرات غير المشروعة وتيسير الاستخدام المشروع والحركة المشروعة للعقاقير المخدرة والمواد الخاضعة للمراقبة في الأغراض المشروعة والمبرَّرة. واتصل المعهد بمكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة طالبا استمرار التعاون على تلبية ما للبلدان الأفريقية من احتياجات مستبانة.

٣١- وستظل مكافحة المخدِّرات تعتمد على السياسات المتينة والمجدية التي يتم إنفاذها بطريقة حكيمة، وتعزيز القانون، وتوعية المجتمعات المحلية، وتوفير الدعم التقني لبناء القدرات والبرامج الاقتصادية البديلة من أجل زيادة توظيف الشباب. وتتيح ولاية المعهد فرصا لاضطلاعه بتوجيه الإصلاحات اللازمة في هذا الصدد.

٥- جرائم الفضاء الحاسوبي

٣٢- يتعاون المعهد، من خلال المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية، مع شعبة علوم المعلومات بجامعة بريتوريا، لصوغ وترويج مشروع باسم "قانون المعلومات" (Lex Informatica)، من أجل تعزيز دراسة علم التحليل الجنائي وأمن الفضاء الحاسوبي وتعميم المعارف عنهما. ويشجع هذا المشروع الجهود الرامية إلى تعزيز تنظيم استخدام المعلومات وتوليدها وتخزينها على المستويين الشخصي والمؤسسي، ويستكشف الكيفية التي يمكن أن تدفع بها المعلومات ذات الصلة عجلة التنمية. ويشارك خبراء في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في برنامج يهدف إلى نشر قيمة السلوك الأخلاقي في سياق الشبكات الاجتماعية في عصر المعلومات. ويهدف المشروع أيضا إلى حماية أوساط الفضاء الحاسوبي من آثار الجرائم الإلكترونية التي تنتشر أساسا عن طريق خدع الفضاء الحاسوبي وانتحال الشخصية وغير ذلك من خدع البريد الإلكتروني التطفلي. وتم تنظيم عدد من حلقات العمل الخاصة بالتوعية والتدريب في أوغندا وجنوب أفريقيا وغانا تستهدف طلاب الجامعات الذين سيصبحون في وقت لاحق عنصرا فاعلا كل منهم في المجتمع المحلي الذي يوجد فيه. وكان

الموضوع الخاص بعام ٢٠١٣ هو النهوض بقوانين الفضاء الحاسوبي وأخلاقيات المعلومات في أفريقيا وعالميا. ويقوم بمتابعة أنشطة المشروع خبراء في علوم التحليل الجنائي والعلوم الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، وقانونيون ممارسون، وتنفيذيون في الأعمال التجارية والشركات، وإدارات في القطاعين العام والخاص. وقدم المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية عرضا، في حلقة العمل التي عُقدت في بريتوريا، عن تطورات التكنولوجيا الرفيعة في العالم وآثارها على أفريقيا.

٣٣- ويتعاون المعهد مع مجلس أوروبا على تنظيم حلقة عمل تدريبية حول صوغ وتعزيز التشريعات لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي في أفريقيا الشرقية. وعلى ضوء تأثير جرائم الفضاء الحاسوبي، اعتمد بلدان اثنان في أفريقيا الشرقية (أوغندا وكينيا) تشريعات لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي، في حين تقوم بلدان أخرى (بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا) بإعداد مثل هذه التشريعات، بدعم في كثير من الأحيان من منظمات دولية أو إقليمية. وستوفر حلقة العمل معلومات هامة سعيا إلى المساهمة في اتساق وفعالية تشريعات الجريمة السيبرانية في شرق أفريقيا. وستشارك في حلقة العمل أيضا بوتسوانا وموريشيوس.

٣٤- ومن النتائج المتوقَّعة من حلقة العمل ما يلي:

(أ) تحليل التشريعات الراهنة ومشاريع التشريعات في البلدان المشاركة، من حيث اتساقها مع اتفاقية مجلس أوروبا بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي، ومبادئ سيادة القانون، والفعالية؛

(ب) العناصر التي يحددها المشاركون لاستراتيجيات إنفاذ القوانين في مجال جرائم الفضاء الحاسوبي.

٣٥- وتشير المعلومات المتوفرة عن التصدي للجرائم السيبرانية إلى وجود الشواغل التالية، التي حدَّدها المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية:

(أ) إنَّ الدعم المخصَّص الغرض الذي يقدَّم عادة ليس على الدوام ملائما لعملية الإصلاح التشريعي الطويلة الأجل؛

(ب) الفجوات الموجودة في التشريعات وتضاربها مع المعايير الدولية؛

(ج) التحيز لصالح تشريعات التجارة الإلكترونية على حساب تدابير التصدي الخاصة بالعدالة الجنائية؛

(د) عدم كفاية الضمانات والشروط المتعلقة بالصلاحيات الإجرائية؛

(هـ) الافتقار إلى قدرات واستراتيجيات الإنفاذ.

٣٦- وفي هذا الصدد، يسعى المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية إلى إقامة تحالفات فعالة مع المؤسسات ذات الصلة والخبراء ذوي الصلة في أفريقيا، من أجل القيام على نحو استباقي بتيسير اتخاذ الإجراءات العلاجية، بما في ذلك إعداد تشريعات فعالة لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي. كما أنَّ الممارسات الجيدة التي وُضعت استنادا إلى المبادرات الناجحة في مكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي في قارات أخرى أوحت بالتخطيط لعقد سلسلة من حلقات العمل في أفريقيا. ويُتوقع أن تستفيد أفريقيا من الدعم الذي يقدمه مجلس أوروبا كجزء من مشروع عالمي جديد لترويج تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي.

جيم- تعميم المعلومات والتعاون المعلوماتي

٣٧- ساهم المعهد بمقالات ورسالة نوايا طيبة في مجلة المؤتمر الإثناسنوي الثاني لرابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية، التي تم توزيعها على نطاق واسع. وساهم المعهد أيضا في ما يلي:

(أ) الرسالة الإخبارية على الإنترنت التي تنشرها مفوضية الاتحاد الأفريقي بعنوان أخبار المخدِّرات في أفريقيا (*Drug News Africa*)؛

(ب) مجلة *MAC Magazine* التي تصدرها على الإنترنت منظمة 'مهمة بعد الاحتجاز'، بمقال نُشر في آب/أغسطس ٢٠١٢ عن "تهيئة مجتمع يتقبَّل السجناء السابقين".

٣٨- وكان التعاون مع الوكالات الشريكة يهدف إلى تعزيز بروز المعهد للعيان، الذي يُتوقع أن يفيد في زيادة فرص حشد الموارد. وقد شارك المعهد في اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الأول بشأن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الذي عقده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في فيينا من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

دال- التوجيه العام والإدارة

٣٩- سُويت الشواغل المتعلقة بملكية الأرض اللازمة لتشغيل المعهد، وحوَّلت حكومة أوغندا إلى المعهد صكوك الملكية ذات الصلة. وتستطيع أوغندا الآن أن تشرع في التماس دعم المانحين لتشييد مركز الامتياز المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وفقا لطلب مجلس الإدارة في عام ٢٠١٠.

٤٠- ويواصل المعهد زياراته التشاورية إلى البعثات الدبلوماسية وتبادل الرسائل معها لحشد الدعم وتحسين التفاعل مع الدول الأعضاء.

٤١- واختتم المعهد مراجعة حساباته للفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

رابعاً- التعاون والشراكة على الصعيد الدولي

٤٢- أفريقيا منطقة ذات أهمية استراتيجية في الجهود الدولية المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتؤدي دورا جوهريا في أنشطة التعاون والشبكات الدولية، بما في ذلك الحصول على المساعدة التقنية من الوكالات المتخصصة بغية التصدي لنقاط الضعف التي تحددها الدول الأفريقية. وتبحث الدول الأفريقية عن استراتيجيات قائمة على المبادرة تستند إلى معارف الخبراء للاستفادة منها في وضع السياسات، وهذا ضروري لمنع الضرر الذي يقع من خلال الجريمة. ويتصدر المعهد هذه الجهود مع الوكالات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

خامساً- التمويل والدعم

٤٣- كانت إيرادات المعهد الإجمالية لعام ٢٠١٢ تبلغ ٦٢٢ ٥٤١ دولارا، وهو ما يقل عن المبلغ الوارد في عام ٢٠١١ (٢٣٤ ٧٦٦ دولارا). وكان هذا الانخفاض راجعا إلى عدم سداد غالبية الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة وانخفاض الإيرادات المتأتية من المباني المؤجَّرة. وبلغت الاشتراكات الواردة من الدول الأعضاء ٨٣٧ ١٩٦ دولارا، مقارنة بمبلغ ٤٣٩ ٤١٥ دولارا في عام ٢٠١١. وبالمثل، ورد مبلغ ١٧٩ ٨٧ دولارا من "إيرادات أخرى"، مقارنة بمبلغ ٥٠٠ ٢٣٠ دولار في عام ٢٠١١.

٤٤- وكانت مصادر الإيرادات لعام ٢٠١٢ كما يلي:

(أ) الاشتراكات المالية المقررة الواردة من الدول الأعضاء: ٨٣٧ ١٩٦ دولارا (٣٦ في المائة)؛

(ب) حصة عام ٢٠١٢ من منحة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٠٦ ٢٥٧ دولارات (٤٨ في المائة)؛

(ج) إيرادات أخرى من تأجير مباني المعهد ومرافقه: ١٧٩ ٨٧ دولارا (١٦ في المائة).

٤٥- وللفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٣، بلغت إيرادات المعهد الإجمالية ٣٠١ ٩٧٨ دولارا، تشتمل على ما يلي:

(أ) حصة عام ٢٠١٣ من منحة الأمم المتحدة: ٥٠٠ ٩٣ دولار؛

(ب) الاشتراكات المقررة الواردة من الدول الأعضاء: ٣٤٩ ٣٥ دولارا؛

(ج) منحة من خطة عمل كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ لتمويل الأنشطة المتعلقة باجتماع الخبراء التشاوري حول جهود خفض طلب المخدِّرات في أفريقيا، المعقود في كمبالا في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقدرها ٣٧٥ ١٦١ دولارا؛

(د) إيجارات ودخل عقاري من الممتلكات المؤجَّرة قدرها ٧٥٤ ١١ دولارا.

ألف- الاشتراكات المالية المقرَّرة والواردة من الدول الأعضاء

٤٦- قام المعهد، خلال الفترة التي يتناولها التقرير (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - أيار/مايو ٢٠١٣)، بتحصيل ٢٣١,٦٥ ٢٣٢ دولارا من الدول الأعضاء التالية: أوغندا (٢٢٤,٢١ ٥٨ دولارا)؛ جمهورية تنزانيا المتحدة (٤١٤,٧٦ ١٣ دولارا)؛ الكونغو (٦٠٠ ٢٤ دولار)؛ ليبيا (٩٣١,٦٨ ١٢٢ دولارا)؛ موزامبيق (٧٣٣ ١ دولارا)؛ نيجيريا (٣٢٨ ١١ دولارا).

٤٧- ومن المبلغ الإجمالي الذي كان متوقّعا أن يتلقّاه المعهد للفترة ١٩٨٩-٢٠١٣، وقدره ٠٠٠ ٩٥٦ ٩ دولار، لم يرد حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ سوى ٠٤١ ١٣٤ ٣ دولارا، فبقي رصيد متأخر من الاشتراكات غير المسددة قدره ٩٥٨ ٨٢١ ٦ دولارا.

٤٨- وأسهم عدم سداد غالبية الدول الأعضاء اشتراكاتها في القعود بأداء المعهد. وقد واصل وزير العدل في ملاوي، الرئيس الحالي لمجلس الإدارة، الاتصال طوال فترة ولاية ملاوي لرئاسة المجلس بجميع الدول الأعضاء بكل الوسائل المتاحة لتذكيرها بالتزامها بدعم معهدها، ولكن بقليل من النجاح. وتثني الأمانة على جهود البلدان التي واصلت الوفاء بالتزاماتها المالية، وتناشد في الوقت نفسه البلدان التي لم تسدد اشتراكاتها المقررة أن تسددها، بغية تمكين المعهد من تنفيذ ولاياته.

٤٩- وكان أحد الأهداف الرئيسية لقرار مجلس الإدارة بتعيين لجنة خاصة لاستعراض عمليات المعهد في عام ٢٠١١ هو التوصل إلى حل ناجع لحفز الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في توفير الدعم المالي اللازم للمعهد؛ بيد أنَّ الاستعراض لم يبدأ بعد.

٥٠- ويعترف المعهد بالدعم المستمر المقدم من أوغندا للمعهد بصفتها البلد المضيف، ويثني بالغ الثناء على هذا الدعم. فعلاوة على سداد كل متأخراتها غير المسددة حتى عام ٢٠١٢ والبالغة ٢٢٤ ٥٨ دولارا، حوّلت الحكومة إلى المعهد ملكية أرض مساحتها ٣٣ فدانا.

باء- منحة الأمم المتحدة

٥١- كما في فترة السنتين الماضية، تلقى المعهد مبلغ ٤٠٠ ٣٦٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وغطت المنحة رواتب الموظفين الفنيين الأساسيين الأربعة الحاليين (المدير، ونائب المدير، ومستشار البحوث وصوغ السياسات، ومسؤول الشؤون الإدارية والمالية) لمدة ١٨ شهرا. وسيتعين على المعهد أن يتحصل على مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ١٢٠ دولار لتغطية مرتبات الموظفين الفنيين الأساسيين لمدة ستة أشهر (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر)، وتكاليف الموظفين الأخرى الخاصة بالموظفين الفنيين الدوليين. وكما ورد في التقرير السابق المقدم إلى الجمعية العامة (A/67/155)، يحتاج المعهد حاجة ماسة إلى مبلغ ٧٦٠ ٧١١ دولارا لكي يتمكن من أن يغطي من الميزانية العادية للأمم المتحدة التكاليف الكاملة للوظائف الفنية الأساسية، بما فيها الوظيفتان الأساسيتان المجمدتان حاليا، ولكن تمس إليهما الحاجة، الخاصتان بمستشار شؤون التدريب ومستشار المعلومات والتوثيق. ولذلك يطلب المعهد زيادة المنحة من مبلغ ٣٠٠ ٣٦٥ دولار حاليا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٧٦٠ ٧١١ دولارا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أنَّ جميع المرتبات هي في حدود جدول مرتبات المعهد.

٥٢- وقد قرَّر مجلس الإدارة في دورته الخامسة أن يوجه بإجراء استعراض للمعهد بكامل منظومته، بدلا من استعراض النظامين الإداري والأساسي لموظفي المعهد والنظام المالي والقواعد المالية للمعهد فقط، وذلك لتحديد حالة المعهد العامة، بما في ذلك حوكمته وولايته والدعم المقدم له من الدول لأعضاء. وقد وافق المجلس على زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٠٠ في المائة كتدبير مؤقت إلى حين إنجاز الاستعراض.

٥٣- وكانت الطلبات السابقة العديدة المقدَّمة من المعهد إلى الجمعية العامة بأن تنظر في زيادة منحة الأمم المتحدة ضرورية نتيجة لموافقة مجلس إدارة المعهد على زيادة المرتبات بنسبة ١٠٠ في المائة. ولا يُقصد من هذه الطلبات مساواة مرتبات المعهد بمرتبات الأمم المتحدة، بل هي لازمة لتغطية العجز الذي نجم عن زيادة المرتبات التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٣. وما زالت مساواة مرتبات المعهد بمرتبات الأمم المتحدة بانتظار التنقيح المتوقع للنظامين الإداري والأساسي للموظفين بالمعهد.

٥٤- ويود المعهد أن يشير مع التقدير إلى الإجراء الفوري الذي اتخذه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بإيفاد خبير استشاري شرع في إجراء الدراسة التشخيصية بغية تحديد مدى الاستعراض اللازم لحالة المعهد (انظر أيضا الفرع ثانيا-ألف أعلاه). وقد حدد التقرير المؤقت المقدم من الخبير الاستشاري المجالات التي تستوجب عناية عاجلة قبل إجراء استعراض كامل. ومن المتوقع أن يكتمل الاستعراض وأن تعتمده الأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة قبل فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

جيم- الإيرادات الأخرى

٥٥- تلقّى المعهد الإيرادات التالية للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٣:

	بدولارات الولايات المتحدة
المباني المؤجَّرة	٦٧ ٣٧٩,٧٧
المرافق المؤجَّرة	٢٩ ٧٧٦,٩٠
الفائدة ومكاسب الصرف	١ ٧٧٦,٨٢
	٩٨ ٩٣٣,٤٩

سادساً- مستقبل المعهد

٥٦- يجب على بلدان أفريقيا أن تجد أرضية مشتركة بشأن التحديات التي تبدو كأنها لا يمكن التغلب عليها، وأن تكثف جهودها الفورية الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة، مع وضع خطة واضحة لإدماج الممارسات المحلية ذات الصلة في نظام مستدام لمنع الجريمة. وإزاء الجرائم البارزة والاتجاهات الراهنة في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تواجه آليات منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا تحديات وكذلك نكسات متقطعة، رغم أن الجهود الجارية تبشر بتحسّن مستمر. ويتطلب ذلك من البلدان الأفريقية أن تزيد من تعاونها لكي تشكل كتلة متسقة، وأن تخفف بعض المخاوف السيادية، وأن تتقاسم التكاليف، من أجل إيجاد استراتيجية لعموم أفريقيا تعزز الانسجام الإقليمي كتدبير علاجي لمكافحة الجريمة. وينبغي أن تؤكد أفريقيا سيطرتها على استقرار المنطقة وأن تقود تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، من خلال التصدي للأنشطة الإجرامية بمبادرات حاسمة لمنع الجريمة

ترتكز على الخدمات الاستشارية المهنية التي يقدمها المعهد وشبكة المنظمات المنتسبة إليه. وسيتعين بقدر متزايد أن تتضمن مكافحة الجريمة في أفريقيا مخططات للقضاء على الفقر.

٥٧- وتواجه نظم العدالة الجنائية في أفريقيا تحديات شديدة، ويجب إصلاحها لكي يتسنى للقارة أن تتصدى للاتجاهات الإجرامية الناشئة. ويُعتبر الفضاء الحاسوبي في أفريقيا أكثر فضاء حاسوبي تعرضا للهجمات في العالم. وتنفَّذ الجريمة باستخدام أدوات التنمية ذاتها التي تقدِّرها أفريقيا تقديرا بالغا: أي الأدوات التكنولوجية. وتزيد من تفاقم الوضع الظروف الاجتماعية القاسية، التي تفرض مصائب وتحديات اجتماعية لم يسبق لها مثيل، تسببها أوبئة يمكن تجنبها: أي الأمراض الناتجة من مجموعة متنوعة من الظروف تمتد من مشاكل التصحاح الأساسي إلى الالتهابات الفيروسية المعقدة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء؛ وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن أساليب الإنتاج الفلاحي القديمة؛ وشحّ المياه النظيفة الناجم عن الممارسات التي تؤدي إلى تدهور البيئة؛ والبطالة الناتجة من انخفاض مستويات الاستثمار. وتقوض كل هذه الظروف الإنتاج العادي للثروة الذي ينبغي أن يرفع مستوى المعيشة.

٥٨- وتتضرر الإمكانيات الاقتصادية بالإدارة غير الملائمة، التي يمكن أن تسبب حالات العجز والنكسات الاقتصادية. ويتعين على القارة أن تعيد تنشيط قدراتها على دعم الآليات المتعثرة الخاصة بمنع الجريمة، على الرغم من الاستراتيجيات والسياسات القائمة والجديدة التي تحافظ على زخم مكافحة الجريمة. والهدف الإنمائي للمعهد يفرض عليه أن يشارك مشاركة نشطة في الآليات الإقليمية ودون الإقليمية للتكامل الاقتصادي والتعاون السياسي من أجل إدراج الوعي بمنع الجريمة في صميم هذه الآليات. ويجب التصدي لمشكلة الجريمة المتفشية والديناميكية في أفريقيا بمجموعة من التدابير، مع تنسيق برامج الوكالات ذات الصلة بغية السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة في مجال منع الجريمة؛ وسيتطلب ذلك موارد وخبرات، بما في ذلك ابتكارات تكنولوجية. بيد أن من المرجح أن يكون هذا الصراع طويل الأمد. وفي غضون ذلك، سيتطلب الوضع أن تستخدم نظم العدالة الجنائية وأجهزة منع الجريمة قاعدة المعارف المتاحة في المعهد لكي تتيح فرصة لأفريقيا لتخفيف أوجه القصور في الخبرات والمهارات التي أدت إلى نكسات تشغيلية في مجال منع الجريمة. وستُحسن أفريقيا صنعا إذا قامت بمواءمة السياسات الراهنة مع المعايير والقواعد المطلوبة، بغية تجنب الاضطراب في تقديم الخدمات وتعزيز الإدارة السليمة للشؤون العامة ومراعاة سيادة القانون، من خلال إجراءات منظمة وشفافة في مجال الحوكمة الرشيدة.

٥٩- وقد كانت هناك حالات صعبة من التطرف، مرتبطة بحالات متفرقة من الثورة والتمرد، والقرصنة، وفورات الهياج الاجتماعي السياسي، ولا سيما في أعقاب الربيع العربي

وآثار ما بعد الثورات. وفي بعض الحالات، استُخدمت هذه الأحوال لتغطية انتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الممتلكات. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، حين احتفلت أفريقيا بمرور ٥٠ عاما من التكامل ومن التعاون السياسي، وكذلك بالذكرى السنوية العاشرة لآلية استعراض النظراء الأفريقية، كان هناك جهد مفيد للحفاظ على معايير الطابع الدستوري في المنطقة. وأدت التطورات السياسية إلى زيادة التركيز على التكامل الاجتماعي الاقتصادي، بما في ذلك تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في مسائل حفظ السلام والأمن ومكافحة الجريمة عبر الحدود. وينبغي إدراج المؤسسات المعهود إليها بتسهيل منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية في الآليات الإقليمية المكلفة بالتخطيط الاستراتيجي لمستقبل القارة. وينبغي أن يساعد الاستعراض الجاري لحالة المعهد والتوصيات الرامية إلى تعزيزه على صوغ التعاريف الجديدة التي ستدور حولها التنمية. وينبغي توطيد التعاون المتزايد بين المعهد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي لإيلاء اعتبار خاص لتحديات الميزانية التي تخل بقدرة المعهد على الاضطلاع بولايته.

٦٠- ومما له أهمية حاسمة أنَّ التنمية في القطاع الاجتماعي ينبغي أن تتصدى للفوارق الاجتماعية، مع التركيز على الاستثمار في التعليم الذي يعالج الأولويات الاقتصادية الوطنية. وينبغي استحداث عقوبات أشد على المسؤولين الذين يستغلون مواقعهم ويتصرفون خارج إطار القانون. ومن عوامل ارتكاب الجرائم تهميش قطاعات سكانية معينة. ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية، لا تزال أفريقيا تعاني من الاختلاس الجسيم للموارد، بما فيها الدعم المقدم من المانحين، بسبب مستويات الفساد العالية. ويعتزم المعهد أن يضع برامج لتوعية الحكومات وأن ينفذ نمائط تدريبية مختلفة للتشديد على أهمية اكتساب واستدامة المهارات اللازمة للتنمية. وينبغي أن تدعم الدول الأعضاء المعهد بدفع قيمة مشاركتها في هذه البرامج.

٦١- وتتجلى عواقب انعدام فرص العمل، والتنمية غير المتوازنة، والاستثمار غير المنضبط، وتدمير البيئة، والاكتظاظ السكاني، وتحديات تقديم الخدمات الاجتماعية، في السخط والصراع في المجتمع. ووفقا لمنشور البنك الدولي تقرير التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية،[1] يمثل العنف أحد التحديات الرئيسية للتنمية في هذا الزمن. ويتعرض التقدم في المنطقة إلى تهديد شديد من جراء ظهور العنف والانشقاق والسخط ومختلف الضغوط الأخرى على الديمقراطية. ومما يثير القلق أن غالبية الموارد، بما فيها الدعم الدولي، توظف لتسوية النزاعات الناشئة من السخط في جميع مناطق أفريقيا تقريبا، أي شمال القارة، ومنطقة

(1) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي، وغرب القارة. وقد نالت هذه الحالة زخما كبيرا من الانتفاضات الأخيرة التي تدعو إلى زيادة حرية تقرير المصير، والتي تتولد منها آثار جانبية شتى. والدرس المستفاد من هذه الانتفاضات هو أن أفريقيا بحاجة إلى مزيد من التوعية بالالتزامات الناشئة من الوطنية المدنية والوطنية القومية، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، والثقافة الديمقراطية، والتسوية السلمية للنزاعات دون عنف. وينبغي أن يتصدر المعهد البرامج المتسمة بالمبادرة والرامية إلى تحقيق ذلك، بالتعاون مع الوكالات الشريكة، مع تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال الحوكمة الرشيدة في جميع البلدان في أفريقيا في هذه العملية. وينبغي حماية الموارد العمومية والبيئة بوصفهما منفعة عامة تستفيد منها جميع قطاعات السكان. وسيعطي ذلك حافزا لأفريقيا للمشاركة بطريقة أكثر جدوى في الجهود العالمية الرامية إلى منع الجريمة، كما يستحق ذلك دعم المانحين المحتملين من وكالات وحكومات.

سابعاً- خاتمة

٦٢- تنال مكافحة الجريمة اهتمام الحكومات والمؤسسات والخبراء. ولا تزال الأطر القانونية ونظم العدالة وآليات منع الجريمة تبدو كأنها تعالج "الجزء الظاهر من جبل الجليد"، أي الأعراض. كما أنَّ المجتمعات المحلية التي لا تدرك الجوانب الإجرامية الخطيرة لأفعال مثل التهريب والاتجار بالبشر والفساد ينبغي إشراكها في العمليات التي تحدد الأعمال الإجرامية، مع مراعاة مستوى مشاركتها واحترام آرائها وإدراجها بوضوح في السياسات. وينبغي أن تلتمس الوكالات المعنية بمنع الجرائم التقليدية المساهمات من المجتمعات المحلية لإضافة بُعد جديد إلى البحث الجاري عن استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة. وتشمل ولاية المعهد، فيما تشمل، إجراء الاستقصاءات والدراسات والبحوث الموجهة نحو السياسات، والمساعدة على تطوير المعلومات وقواعد البيانات عن الجريمة ومنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وتعزيز التعاون والتضافر وتنسيق الجهود بين الحكومات في صوغ السياسات المشتركة ومواءمتها وتبادل المعلومات عن منع الجريمة ومكافحتها. واستنادا إلى علاقة المعهد الفريدة بالدول الأعضاء فيه، ستكون فرص تفعيل البرامج القيمة الرامية إلى التصدي للجريمة في أفريقيا حاسمة الأهمية وفعالة من حيث التكلفة ومجدية.

٦٣- ويتزامن استعراض حالة المعهد مع استعراض مجال التركيز في الاتحاد الأفريقي خلال احتفالات اليوبيل الذهبي لوحدة القارة. وفي هذه العملية، يُوصى بإيلاء دور مركزي لمنع الجريمة وإقامة العدالة الجنائية استنادا إلى ولاية المعهد. ومن شأن سياسات التكامل والتحرر

الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في القارة أن تتعزّز من خلال القيام باستثمارات كبيرة في مجال منع الجريمة.

٦٤- وتُثبت قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الأفريقي ومجلس إدارة المعهد أهمية دعم المعهد، بما في ذلك عن طريق توثيق التعاون مع الدول الأعضاء والكيانات الوطنية والدولية ذات الصلة. ويكرر المعهد مناشدته لمجتمع المانحين والوكالات الشريكة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن تدعمه دعما نشطا لكي يتمكن من مساعدة الدول الأفريقية على التصدي بمزيد من الفعالية للقضايا المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بطريقة منسّقة.